



الجلسة ٦٦٦٩

الاثنين ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠  
نيويورك

الرئيس:	السيد موريس كابرال	(البرتغال)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	ألمانيا	السيد فيتغ
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البوسنة والهرسك	السيد بارباليتش
	جنوب أفريقيا	السيد ماشاباني
	الصين	السيد لي باودونغ
	فرنسا	السيد أرو
	غابون	السيد مونغاراموسوتسي
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	لبنان	السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد أميوفوري
	الهند	السيد هارديب سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

## جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2011/727)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في ليبيا

### تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2011/727)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إيان مارتن، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2011/727، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

أعطي الكلمة الآن للسيد إيان مارتن.

السيد مارتن (تكلم بالإنكليزية): لم يمض سوى ثلاثة أشهر على سقوط طرابلس في أيدي القوات الملتزمة بالإطاحة بنظام القذافي ومر شهر واحد فقط على انتهاء القتال الخطير. وفي الأسبوع الماضي، وافق المجلس الوطني الانتقالي على الحكومة المؤقتة التي شكلها رئيس الوزراء، السيد عبد الرحيم الكيب، المنتخب من قبل المجلس. وفي يوم أداء الوزراء لليمين الدستورية يوم الخميس الماضي، تمكنت من أن أناقش مع رئيس الوزراء، هو وأحد نائبيه

ووزير الخارجية، أولويات حكومته وأولويات الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة، ومن إجراء مناقشات محددة بقدر أكبر بشأن المسائل ذات الأهمية الحاسمة للأمن العام في لقاءات مع وزير الدفاع الجديد.

وقد سألتني واحد أو أكثر من المسؤولين الليبيين الذين تحاورت معهم، بطريقة خطابية إلى حد ما، عن الحالة في ليبيا اليوم مقارنة بحالة البلدان الأخرى الخارجة من صراعات بعد وقت قصير من انتهاء القتال وتغيير النظام. ولكن إذا كان الجواب على هذا السؤال إيجابيا، فمرد ذلك إلى أن الليبيين لم يركنوا إلى الرضا الذاتي وإنما أظهروا روح المبادرة والمسؤولية العظيمة، وخصوصا على مستوى مدتهم وبلداتهم ومحلياتهم. وهم يعرفون أنهم يواجهون الآن تحديات كبيرة، تتطلب وجود إدارة مركزية ومحلية فعّالة.

والحكومة المؤقتة، التي تتمثل مهمتها في التصدي لهذه التحديات إلى ما بعد انتخاب برلمان وطني خلال سبعة أشهر، تضم نائبين لرئيس الوزراء و ٢٤ وزيرا، اختارهم رئيس الوزراء الكيب، بعد مشاورات مكثفة. وقد أكد عزمه على اختيار المرشحين على أساس الكفاءة المهنية والخبرات ذات الصلة. وفي الوقت نفسه، يبدو أنه أولى عناية فائقة لضمان تمثيل مختلف المناطق. وأسندت حقيقتان وزاريتان فقط إلى نساء، هما حقيبة الصحة والشؤون الاجتماعية.

وثمة اتفاق بأغلبية ساحقة على أن التحدي الأهم من بين التحديات الفورية هو في مجال الأمن، وهو تحد متعدد الأوجه. فيإلى جانب احتياجات جرحى الحرب والمكالمين - والتي لن تعالجها وزيرة الصحة الجديدة وحدها، ولكن أيضا وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون أسر الشهداء والمفقودين التي جرى توسيع مهامها - يمثل تحديد مستقبل المقاتلين الثوريين أمرا أساسيا للأمن في الأجلين القصير والطويل. وأمام وزير الدفاع الجديد مهمة تشكيل جيش جديد

ليبيا للتعاون مع جهات المساعدة الدولية في إطار من السيادة وصنع القرار الوطني.

وخلال الأسابيع القليلة الماضية، شرع شركاء ثنائيون في دعم وزارة الدفاع في تحديد وتأمين وتخزين، وعند الاقتضاء، تعطيل هذه الأسلحة. غير أنه من الصعب وضع افتراضات دقيقة بشأن عدد منظومات الدفاع الجوي المحمولة المتداولة في ليبيا أو التي ربما تكون قد عبرت الحدود إلى بلدان مجاورة. فلم تكن هناك سجلات رسمية للأسلحة قبل الثورة، وقد نقلت قوات القذافي الكثير منها في الأيام الأخيرة من الصراع، بما في ذلك إلى مخازن غير رسمية ومحايي في مناطق سكنية. تشير الجهود الأولية إلى أن عددا كبيرا من هذه الأسلحة قد دمر خلال حملة منظمة حلف شمال الأطلسي أو صادرها الكتائب الثورية والمليشيات. إن استرداد تلك الأسلحة ونقلها إلى مواقع تخزين آمنة ينبغي أن يندرج في إطار الجهد الأكبر لإدماجها في المستقبل في قوات الأمن التابعة للدولة، والبرامج المحددة للتسريح وخفض الأسلحة.

لا توجد حتى الآن صورة كاملة وموثوقة عن جميع مواقع التخزين لمنظومة الدفاع الجوي المحمولة أو عمن يجوز تلك الأسلحة حاليا. وعلى الرغم من أنفرادى التقارير الإعلامية أفادت بمشاهدة هذه الأسلحة في البلدان المجاورة أو مزاعم جماعات في البلدان المجاورة أنها قد تمكنت من الوصول إلى هذه الأسلحة، لم تتلق بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا حتى الآن معلومات يمكن التحقق منها عن هذه الحوادث.

وفي الوقت نفسه، اطلعت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على جهود ليبيا ذات الصلة لإنشاء نظام فعال لإدارة وأمن الحدود. وقد تبادلنا المعلومات التي لدينا مع أعضاء فريق الخبراء الذي زار طرابلس في الآونة الأخيرة، وندعم

وإدماج العسكريين النظاميين الذين قاتلوا في صفوف الثورة والألوية الجديدة المشكّلة أساسا من المدنيين، وإدارة التوتر فيما بينها أثناء قيامه بذلك.

والتحدي الأخير هو تحد أكثر إلحاحا حتى لوزير الداخلية الجديد. فالألوية لا تزال هي القائمة على حفظ الأمن العام حاليا، على الرغم من الانتشار المتزايد للشرطة، ولكن العناصر غير المنضبطة في صفوفها يمكن في الوقت ذاته أن تهدد الأمن العام. وقد وقع المزيد من الحوادث الأمنية مؤخرا في طرابلس وما حولها. وأخبرنا الوزير عن خططه لوضع الألوية تحت سيطرة وزارته ولاستيعاب أعداد كبيرة في قوات وزارة الداخلية، بما في ذلك الشرطة، وهو يتصور طلب الدعم من الأمم المتحدة في مجال التدريب وتنسيق المساعدة الدولية.

ونحن مستعدون أيضا لمساعدة لجنة شؤون المحاربين، المكلفة بالمسؤولية العامة عن مستقبل المقاتلين الثوريين وتحديد فرص التعليم والتوظيف لمن لن يجري دمجهم في قوات الأمن. ومن خلال إيجاد مستقبل للمقاتلين، يمكن وضع الأسلحة التي كانت في أيديهم تحت السيطرة.

والجانب الرئيسي الآخر للحالة الأمنية هو جانب يشير قلق جيران ليبيا البالغ وقد أثار قلق المجلس عندما اتخذ القرار ٢٠١٧ (٢٠١١) - وجود وانتشار الأسلحة التقليدية وغير التقليدية والمواد ذات الصلة. ومما يثير القلق بشكل خاص العدد الكبير من منظومات الدفاع الجوي المحمولة والذخيرة التي لا تزال مجهولة المصير، والتي تمثل مشكلة لليبيا على صعيد نزع السلاح داخليا، وخطرا في مجال الانتشار إقليميا أيضا. ولئن كانت هذه الأسلحة إرثا خلفه نظام القذافي، فإن الحكومة الجديدة تدرك تماما مسؤولياتها في هذا الصدد، وقد أعرب رئيس الوزراء مرة أخرى عن استعداد

إن الحالة الأمنية والطريقة التي ستتطور بها في المستقبل القريب لا يمكن فصلها عن حاجة ليبيا الملحة للحصول على أموال سائلة. وقد أكد لي هذا الأمر وأعاد تأكيده كل محاور من المحاورين، من رئيس المجلس الوطني الانتقالي ورئيس وزراء، كما تردد في المطالبة الشعبية بأن ليبيا لها الحق في استئناف السيطرة على أصولها. لا بد أن يكون واضحاً أنه لن يتم حجز الأصول أطول مما هو مطلوب بموجب القرارين ١٩٧٠ (٢٠١١) و ١٩٧٣ (٢٠١١)، وأن البلدان التي تحتجز الأصول تبذل كل جهد ممكن - مثلما يجب أن تفعله السلطات الليبية نفسها - للتغلب في أسرع وقت ممكن على المتطلبات التقنية لتدفق الأموال. وآمل أن يسرع المجلس والبلدان الرئيسية التي تحتجز الأصول والسلطات الليبية في الاتفاق على نهج منسق بشأن هذه المسائل. إن تحقيق الاستقرار في البلد ونجاح الحكومة والانطباع الذي يتركه المجتمع الدولي أمور معرض للخطر كافة.

إن التناقض بين معرفة أن ليبيا لديها ثروة وطنية هائلة وعدم قدرة المواطنين حتى على سحب أموالهم من حساباتهم المصرفية الخاصة بشكل كامل أمر مثير، إذ يأتي في وقت لا تحتاج فيه حكومة جديدة للقيام بمهامها فحسب، بل لتلبية التوقعات. ونستشعر أيضاً الآثار ذات الصلة فيما يتعلق بدعم الأمم المتحدة. في حين يواصل فريق التنسيق المشترك للإجراءات المتعلقة بالألغام، الذي تعمل فيه دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام مع منظمات دولية غير حكومية، تمشيط المناطق وتعزيز توعية السكان المتضررين بالمخاطر، لا تزال هناك حاجة ملحة لتوسيع نطاق هذه الأنشطة. إن فريق التنسيق المشترك للإجراءات المتعلقة بالألغام مستعد وقادر على الاضطلاع بهذا الأمر، ولكن هناك حاجة ماسة إلى موارد كبيرة إضافية من الجهات المانحة لحين تلقي الدعم من الحكومة الليبية. وافتراض أنه لا حاجة

العمل بشكل وثيق مع جميع الأطراف المعنية لكفالة نهج منسق لتنفيذ القرار ٢٠١٧ (٢٠١١). ومن أجل أن تواصل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تيسير وتنسيق الدعم الدولي للجهود التي تبذلها الحكومة في هذا المجال بأكبر قدر ممكن من الفعالية والمساعدة في التنسيق مع البلدان المجاورة، سنبي قدرة مكرسة داخل البعثة.

أما فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية والمواد النووية، فإن الصورة أكثر وضوحاً بكثير ومشجعة بقدر أكبر. يسجل تقرير الأمين العام النتائج المرضية المنبثقة عن الزيارة الأولى بعد انتهاء الصراع لمفتشي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وتخطط المنظمة لإجراء زيارة أخرى في كانون الأول/ديسمبر، تتضمن زيارة موقعين في سبها وسكني، أعلنت عنهما رسمياً السلطات الليبية الجديدة، حيث تم العثور على مواد إضافية وتأمين الموقعين. وتخطط الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإجراء أول زيارة سيقوم بها إلى ليبيا المفتشون المعنيون بالضمانات لديها، وستُجرى كذلك في كانون الأول/ديسمبر. وتوفر بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا الأمن والدعم اللوجستي لهذه الجهود، على النحو المطلوب.

ستحتاج الحكومة إلى بعض الوقت لتحديد المسؤوليات المختلفة لوزاراتها وهيئات الأخرى في تناول جميع هذه المهام في مختلف أنحاء قطاع الأمن - الإدماج والتسريح والتدريب وبناء الشرطة وتشكيل جيش جديد، ومراقبة الأسلحة وإدارة الحدود - ولكن ليس هناك أدنى شك بشأن إحساسها بالحاجة الملحة. ولا يوجد أدنى شك أيضاً بشأن رغبتها في دعم الأمم المتحدة والتنسيق بين الجهات الفاعلة الدولية. وقد طلب منا رئيس الوزراء الحصول على تفاصيل بالمساعدة المحتملة التي ستقدمها الأمم المتحدة في هذه المجالات، وسنوفر ذلك ونناقشه معه ومع الوزراء المعنيين.

المعتقلين. وقال لي وزير الداخلية الجديد أنه رحب بالانتقادات العلنية إذ تعزز قدرته على معالجة المسائل.

لكن أوضحت لقاءاتي في طرابلس مع العديد من الممثلين الدبلوماسيين للبلدان الأفريقية مع المواطنين قيد الاحتجاز بالنسبة لي ولزملائي خطورة هذه المسألة، ويجب على الحكومة الجديدة أن تظهر أنها مسألة ذات أولوية فيما يتعلق باتخاذ إجراءات فعّالة. وقد أعربت السلطات عن عزمها على العمل مع الشركاء على وضع إطار قانوني لإدارة الهجرة، وهذه أيضا مسألة ملحة. وانصب تركيز زيارة قام بها نائبي للتو مع النظراء الوطنيين إلى جنوب ليبيا على حماية المشردين داخليا والأقليات والعمال المهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

ويمكنني أن أذكر المزيد من التقدم خارج هذا الإطار الذي انعكس في تقرير الأمين العام بشأن مسار التحضير للانتخابات. في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، عين المجلس الوطني الانتقالي رسميا لجنة مكونة من ثمانية أعضاء لدراسة الاحتياجات اللازمة لعملية الانتخابات، والعمل مع المنظمات الدولية وإعداد تعيين رئيس اللجنة الانتخابية وأعضائها وميزانيتها.

إن رئيس اللجنة والأعضاء الآخرين أشخاص يعمل معهم بالفعل الفريق الانتخابي التابع لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. لقد واصلنا التأكيد على أنه إذا كانت ستجرى انتخابات ذات مصداقية للبرلمان الوطني في حزيران/يونيو عام ٢٠١٢، يجب أن تتخذ قرارات في وقت مبكر بشأن النظام الانتخابي، بما في ذلك عدد وحجم الدوائر الانتخابية والصيغة الانتخابية، فضلا عن إمكانية اتخاذ تدابير خاصة بالمرأة وغيرها من الفئات، بشأن أهلية المرشحين والناخبين، وبشأن السلطة، وتشكيل وتعيين اللجنة الانتخابية. إن الفترة الزمنية اللازمة لاعتماد التشريع وجيزة،

إلى تمويل من قبل المانحين الدوليين، في هذا المجال ومجالات أخرى، بسبب ثروة ليبيا لن يصبح حقيقية إلا عندما تتلقى الحكومة بالفعل أموال كافية لتلبية أولويات البلد الأكثر إلحاحا.

واصل الأمين العام في تقريره وكذلك خلال زيارته التأكيد على أهمية المصالحة الوطنية وضرورة التصدي لإرث انتهاكات حقوق الإنسان، فضلا عن قضايا حقوق الإنسان الحالية. يخطط المجلس الوطني الانتقالي لعقد اجتماع وطني كبير للمصالحة في كانون الأول/ديسمبر، سيشارك فيه من بين شخصيات أخرى أكبر زعيم ديني في ليبيا، الشيخ صادق الغرياني، الذي كان لي شرف إجراء مناقشة معه بشأن هذه المسائل في الآونة الأخيرة. وأبلغني رئيس الوزراء عزمه على ضمان أن تستفيد حكومته من الجهود المحلية القائمة وأعمال المجلس الوطني الانتقالي نفسه. ويبرز التحدي المتمثل في العدالة الانتقالية في الرغبة القوية في ليبيا في محاكمة سيف الإسلام القذافي وشخصيات بارزة أخرى من نظام القذافي، إذا أسر الآخرون أو تم تسليمهم إلى ليبيا، في البلد.

تعمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بشكل وثيق مع اللجنة الوطنية للبحث والتعرف على المفقودين في تنفيذ ولايتها وتشجيع المجتمع الدولي على تقديم الدعم التقني وغيره من أشكال الدعم الأخرى. لقد أتاحت لي فرصة مباشرة لبحث وزير الداخلية والدفاع على إعطاء أولوية كبرى للتعجيل بمعالجة الشواغل المتعلقة بالاحتجاز الواردة في تقرير الأمين العام. وفعل زملائي الشيء نفسه، اليوم في طرابلس، وعرضوا مساعدة الأمم المتحدة، في أول اجتماع لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا مع وزير العدل الجديد. ويدل ذلك على الفرق بين مواقف النظام السابق أنه لا يوجد أي إنكار لانتهاك حقوق الإنسان، وفي معظم الحالات يتم منح المنظمات الدولية حق الوصول إلى

بتمديد ولاية البعثة لمدة ١٢ شهرا قبل تشكيل الحكومة. إذ أن السعي إلى ذلك من شأنه أن ينتهك مبدأ الملكية الوطنية الذي أقره المجلس مرارا، وهو مبدأ يجب علينا الاهتمام به.

جاء في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ آب/أغسطس ٢٠١١ عن القدرات المدنية في أعقاب النزاعات ما يلي:

”ذلك التخطيط المبكر يجب أن يشمل منظورا ميدانيا قويا، مع وجود موظفي الأمم المتحدة بالفعل في البلد يعملون مع الجهات الوطنية المعنية لتقييم الأولويات الوطنية والقدرات الوطنية الموجودة، بما في ذلك القدرات الموجودة في الشتات. وهذا ما سيساعد على كفالة أن يكون التخطيط مدفوعا بالأولويات والاحتياجات الوطنية وليس عن طريق توافر الموظفين الدوليين أو غير ذلك من الموارد“. (S/2011/527، الفقرة ١٧)

وهذا هو حقا النهج الذي نلتزم به، ففي سياق ما بعد انتهاء الصراعات، فإن الأمر يختلف جدا عن أي سياق آخر. وسيكون الوقت القصير للانخراط مع أصحاب المصالح الليبيين في تقديم توصيات تجسد وجهات نظرهم لكي ينظر فيها المجلس في شهر آذار/مارس، ولا تزال المرونة مطلوبة بعد ذلك التاريخ. وعند تخطيطنا المبكر أنشأنا بعض السوابق لفترة ما بعد انتهاء الصراع في ليبيا وللإسراع في استجابتنا. وأنق بأننا سنظل نحظى بدعم المجلس ونحن نبنى على تلك السوابق.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد مارتين على إحاطته الإعلامية. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.

ولكن لا بد من عملية تشاور إذ يبدأ المجتمع المدني الليبي والجماعات السياسية الناشئة في مناقشة المسائل الانتخابية.

إن النساء تفرض أنفسهن باعتبارهن مشاركات نشيطات في هذا المجتمع المدني المفعم بالحوية. وشاركت والعديد من زملائي في وقت سابق من هذا الشهر في مؤتمر وطني امتد لخمسة أيام نظمتها منظمتان نسائيتان، مقرهما طرابلس وبنغازي، لتعزيز الوعي ووضع الاستراتيجيات فيما يتعلق بالمسائل التي تمس المرأة في المجتمع الليبي. كان الحدث الأول من نوعه في أعقاب الثورة، وعكس شجاعة وعزم وقدرة المرأة الليبية على التكيف في مواجهة الظروف المتغيرة.

إن تولى الحكومة الجديدة السلطة أيضا لحظة مناسبة لاستعراض الترتيبات للتنسيق بشأن تقييم الاحتياجات للمساعدة الدولية، المتفق عليها من حيث المبدأ مع ممثلي المجلس الانتقالي الوطني، وإطلاق هذه التقييمات التي تعتبرها أولويات تحت قيادة نظرائهم الذين تعينهم. ويسرني أنه أتيحت لي الفرصة مؤخرا لزيارة دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر لبحث التعاون بشأن دعم ليبيا، وأتطلع إلى انضمام الممثلين الخاصين للجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي، المرتقب تعيينهما، إلى المجتمع الدولي في طرابلس. وسيكتسي التعاون مع الاتحاد الأفريقي أهمية خاصة فيما يتعلق بالمسائل التي تؤثر على حيران ليبيا والمنطقة برمتها، وسوف تكون بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ممثلة في البعثة المشتركة بين الوكالات، بقيادة إدارة الشؤون السياسية، التي ستزور بلدان الساحل في كانون الأول/ديسمبر لتقييم الاحتياجات القطرية المحددة والإقليمية وتوصي بإستراتيجية على نطاق المنظومة من أجل استجابة الأمم المتحدة.

ينتهي تقرير الأمين العام بالتوصية بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا مدة ثلاثة أشهر. واعتقد أنه يتضح بجلاء لأعضاء المجلس سبب عدم استنساب التوصية